وتبقي الخصخصة مطلبا قوميا

إن الاتجاه للأخذ بمفهوم الخصخصة اتجاه عالمي أخذت به الدول الرأسمالية وايضاً الدول الاشتراكية ، لأنه ثبت باليقين أن الدول والحكومات هي جهة إدارة وليس جهة استثمار . والإدارة في هذه الحالة تعني تهيئة المناخ للاستثمار دون الدخول فيه بمعني وضع القواعد المنظمة لعمل البنوك والبورصات وأسواق المال والقوانين والتشريعات المنظمة للشارع الصناعي والتجاري والمنظمة لعدم حدوث حالات احتكار او تواطؤ ضد مصلحة المستهلك ، بينما تترك المجال واسعاً للمتنافسين من أبنائها ومن الخارج ايضاً ليتباري كل منهم سعياً لتقديم الأفضل في خدمة المستهلك والعميل ليبقي في النهاية هو المستفيد من اكتساب ثقة السوق .

وهناك أكثر من نظرية يؤخذ بها في عالم الخصخصة لكل منها لها ما لها وعليها ما عليها باختلاف هذا وذاك .

فهناك نظرية تقول أن في سرعة إنجاز برنامج الخصخصة تتوفر ميزة الحد من نزيف الخسائر المتوالية والمتراكمة عن كل سنة يتأخر فيها البرنامج والذي لو وضع في الاعتبار لجعل من أي صفقة بيع بسعر اعلي تأتي متأخرة لسنوات أكثر خسارة علي الاقتصاد الوطني من البيع الفوري وان كان بسعر اقل ، بمعني انه يجب وضع الخسائر السنوية المتراكمة في الاعتبار عند النظر في العروض المتاحة والقابلة للتنفيذ والمطروحة الآن وذلك بإدخال سرعة إتمام الإنجاز عنصراً في المفاضلة .

وهناك نظرية أخري تضع في الاعتبار أهمية استمرار الصناعة في حالة كونها صناعة استراتيجية تحتاج الدعم والتطوير بضخ أفكار جديدة واستثمارات إليها بمعرفة

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

المشتري المتخصص في هذه الحالة سواء كان هذا في صناعة مثل المطاط كالإطارات أو صناعة مثل الكيماويات كالأسمدة أو الصلب أو المسبوكات والمطروقات أو الكابلات أو أسلاك اللحام وغيرها من صناعات البنية الأساسية دون إغفال الأهمية الإستراتيجية لصناعة دون أخري .

وهذا النوع من الخصخصة يرتقي بالفكر الاستثماري للدرجة التي تجعل من الدولة مستثمراً كبيراً يسعي لجذب استثمارات عالية إليه ليدخل بها في دائرة الضوء من واقع التكنولوجيات الحديثة المكتسبة والتي تصلح لتغطية السوق المحلي والتعامل عالمياً من واقع الندية والقدرة علي المنافسة ، وهذا النوع من الاستثمارات غالباً ما يدخل في نطاق الصناعات الاحتكارية ذات التخصص الدقيق ، لذا فانه من الطبيعي أن يتم التعامل معها طبقاً للقواعد الخاصة بها وليس طبقاً لقوانين المناقصات والمزايدات المحلية .

يبقي مهماً أن دخول الأقلام من أصحاب عدم الاختصاص في الإدلاء بارائهم علي صفحات الجرائد منددين بهذا أو ذاك من صفقات لا زالت قيد التفاوض وتخضع لأحكام عدم إفشاء السر وهذا من شأنه أن يزيد من عدد الأيادي المرتعشة ناهيك عن إضعاف الثقة في المفاوض المصري الذي اتخذ أفراداً منه الصحافة منبراً للإدلاء بالآراء الشخصية وهو أمر يتعارض كل الاعتراض مع الصفة الوظيفية والمهنية للشخصية التي يجب توافرها في المفاوض المحترف .

يجري ذلك دون ثمة فائدة تعود علي الدولة سوي بعض المواقف التي قد تتشكل لتوظيف ظلال الشك لصالح شخص أو آخر باعتباره المنقذ الأوحد ذو البصيرة المتفرد

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

الذي استطاع أن يدق الأجراس وينبه الأذهان لما كان من شانه أن يحدث لولا تدخله بإبداء رأيه في هذا الشأن .

هذا الأمر بالطبع مجاف للحقيقة والواقع إذ أن وزارة الاستثمار ممثلة في الشركات القابضة التابعة لها وتلك ايضاً التابعة للشركات القابضة تحوي من الكفاءات المتخصصة في عمليات البيع والتقييم بما لديهم من البيانات والاستراتيجيات ما يكفل لهم دون غيرهم اتخاذ القرار المناسب أخذاً في الاعتبار أن هناك في اغلب الأحوال تعددية في المحاور والمنابر داخل هذه الشركات ذاتها مما من شأنه أن يرشد أي قرار قبل أن يقترب من المراحل النهائية للبت .

هذا الأمر يدعونا أن نحذر من أن هناك ثمة ظاهرة آخذة في التكون هدفها إرهاب القائمين علي إدارة كل صفقة بما يعوق من إتمامها وهو أمر ليس في مصلحة الفرد ولا المؤسسة ولا الدولة .

وهناك نظرية تأخذ بها الكثير من الدول الصناعية اعترافاً منها بوجهة نظر المشتري المحتمل وهي أن احتمالات النجاح المستقبلية لأي شركة مطروحة في برنامج الخصخصة يتحدد يوم الشراء وكذا شروط هذا الشراء ، بمعني أن بيع شركة بسعر مبالغ فيه أو بشروط مجحفة لن يكفل لهذه الصناعة النجاح في المستقبل هذا إذا قبل بها المستثمر في الأصل ، وهو امر ليس في مصلحة الدولة لأنه يحكم علي المشتري الجديد بالفشل قبل أن يبدأ ، أي انه من الواجب أن توفر الدولة للمشتري المحتمل من المغريات ما يشجعه علي الشراء وهو أمر لا يحسب علي الدولة وإنما يحسب لها باعتبارها من مقومات الحكم الرشيد الذي يحقق مصلحة الدولة من خلال مصلحة الفرد والصناعة الوطنية المملوكة للأفراد .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

ولسوف نسعد جميعاً يوم أن نقف علي سياسة جديدة للدولة تشجع فيها أبنائها المصريين علي الدخول في الخصخصة دون ثمة تردد وتمنحهم من التسهيلات ما يشجعهم علي الإقبال في المجال متحملين المخاطر والأعباء نيابة عن الدولة ليحققوا لأنفسهم نجاحاً صناعياً ومحققين للدولة نجاحاً اقتصادياً ليكون نتاج هذه العملية نجاحاً مزدوجاً .

لقد ظل برنامج الخصخصة عبئاً علي الاقتصاد المصري لسنوات طويلة نظراً لمروره في نفق الفساد والإفساد علي طوله وظلمة طريقة ليخرج منها بظاهرة الأيادي المرتعشة ، وهو أمر نرجو له ألا يستمر .

ولقد تغير دور وزارة العمل في وضعها الحالي عن سابقة في ظل حصول العمال علي حقوقهم دون ثمة معوقات تتطلب الدفاع الوهمي عن حقوق لم تعد مهدرة إلي دور الاهتمام بتثبيت العمال وتطوير أدائهم صعوداً بهم علي سلم الأجور ذات الشرائح الاعلي وذلك بوضع برامج تأهيلية وتدريبية لتلك العمالة لتحقيق ذلك .

يتزامن هذا مع نظرية أن جميع العمال المصريين أبناء وزارة العمل وليس فقط هؤلاء الذين يعملون في القطاع العام المطروح للخصخصة إذ انه بالقطع سيوظف آخرون معهم في حالة تسوية حالتهم بما يرضيهم كما هو متبع في ظل النظام المعمول به .

إذ أن عملية الخصخصة توفر آلية للمعاش المبكر دون أن تحظر علي العمالة المطبق عليها ذلك البحث عن فرص عمل جديدة سواء في العمل الحر أو الوظيفي وهو أمر يتساوي مع المطبق في انجلترا وألمانيا وأوروبا الموحدة .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

وبالنظر إلي تجربة الخصخصة لدولة مثل ألمانيا نجد أن ألمانيا خصخصت ألمانيا الشرقية بأكملها تمت في ست سنوات ، في الوقت نفسه وفرت إعتمادات مالية رخيصة طرحتها عن طريق الجهاز المصرفي بسعر فائدة ١ % ، ولكنها قابلة للاسترداد خلال ١٠ سنوات ، حيث بلغ حجم الأموال التي ساهمت بها دولة ألمانيا لخصخصة ألمانيا الشرقية بضع مئات من ملايين الماركات في المرحلة الأولي تم استردادها بالكامل مرة أخري بعد إتمام عملية الخصخصة .

أي أن الخصخصة تحتاج إلي تمويل عن طريق الدولة قابل للاسترداد فيما بعد وذلك من خلال البنوك بتمويل الخصخصة مقابل فوائد مصرفية منخفضة ضمن تنظيم مالي توفره الدولة لهذه البنوك .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة